الأمم المتحدة تحذر من «خطر تصعيد وشيك» في شمال غرب دمشق

موسكو ترفض إعلاناً أممياً يطالب بوقف إطلاق النار في سوريا

السفير الروسي لدى مجلس الأمن فاسيلي نيبنزيا

جنود من الجيش الروسي والسوري على مشارف إدلب

عواصم – «وكالات» : رفضت روسيا، الأربعاء، أن يتبنى مجلس الأمن الدولي إعلانا يطالب بوقف العمليات القتالية واحترام القانون الانساني الدولي في شمال غرب سوريا، بناء على اقتراح فرنسا، وفق ما أفادت مصادر دبلوماسية.

وصرح السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة نيكولا دو ريفيير للصحافيين إثر اجتماع مغلق للمجلس تخلله توتر حاد «روسيا قالت كلاما، فيما قال نظيره البلجيكي مارك دو بوتسفيرف الذي يتولى الرئاسة الدورية للمجلس «ليس هناك إعلان، لم يكن ذلك ممكنا».

وأورد دبلوماسيون أن الاجتماع المغلق الذي أعقب جلسة علنية تخلله تبادل «شتائم» وتوتر حاد.

ونقل أحد الدبلوماسيين أن روسيا انتقدت الغربيين بشدة «لعدم تفهم الموقف الروسي» مضيفا أن «المجلس مشلول بالكامل».

وذكرت المصادر نفسها أن الصين أيدت موسكو في موقفها.

وخلال الاجتماع العلني، طلب السفير الروسي لدى المنظمة الدولية فاسيلي نيبنزيا من الدول الغربية الكف «عن حماية المجموعات الإرهابية» و«اللجوء إلى ورقة معاناة» المدنيين «ما ان تتعرض مجموعات إرهابية للتهديد» في سوريا.

وكان الموفد الأممي إلى سوريا غير بيدرسون حذر أمام مجلس الأمن من «خطر وشيك للتصعيد» في شمال غرب سوريا بعد التصريحات الأخيرة لتركيا وروسيا.

ووجهت موسكو، الأربعاء، انتقادا شديدا إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد تهديده بشن هجوم عسكري قريبا ضد قوات النظام السوري في منطقة إدلب.

وخلال الاجتماع العلني، طالبت ألمانيا الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس بـ«دخول الحلبة» ومحاولة وضع حد للعمليات القتالية الراهنة.

وقال السفير الألماني كريستوف هوسغن: «تتحمل مسؤولية هائلة في الأمم المتحدة، في مجلس الأمن لوقف ما يحصل».

واعتبرت ألمانيا أن عملية استانة انتهت (تضم روسيا وتركيا وإيران)، وايدتها في ذلك بريطانيا واستونيا وبلجيكا، فيما ابدت الولايات المتحدة دعمها لتركيا مذكرة بأنها تستضيف ملايين اللاجئين السوريين على اراضيها.

من جهتها، دعت فرنسا إلى بذل «جهد مشترك» لإنهاء ما تعتبره الأمم المتحدة «أكبر أزمة إنسانية في سوريا منذ بدء النزاع» في 2011.

من جهة أخرى حذر موفد الأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون، الأربعاء، أمام مجلس الأمن الدولي من «خطر تصعيد وشيك» في شمال غرب هذا البلد بعد التصريحات الأخيرة لتركيا وروسيا.

وقال بيدرسون خلال اجتماع شهري لمجلس الأمن حول سوريا «لا يمكنني الحديث عن أي تقدم لوضع حد لأعمال العنف في الشمال الغربي أو لاحياء العملية السياسية»، موضحا أن موسكو وانقرة لم تتوصلا إلى «أي اتفاق» رغم محادثات مكثفة بينهما، وتصريحاتهما الأخيرة «توحي بخطر تصعيد وشيك».

وكانت موسكو حذرت الأربعاء، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد أن هدد بشن هجوم عسكري في سوريا ضد قوات نظام بشار الأسد في إدلب (شمال غرب).

ومذكرا بأن 900 ألف شخص نزحوا في محيط إدلب أوضح مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك أن «أكثر من 500 ألف منهم أولاد».

وقال: «يفر السكان في ظروف فظيعة».

وضمن مداخلات الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وجهت ألمانيا نداء إلى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس ليتدخل لوقف النزاع.

وقالت برلين مدعومة من لندن إن «عملية أستانة انتهت، في حين قدمت واشنطن دعمها لتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي والتي تتحمل بحسب الولايات المتحدة عبئا كبيرا عبر استقبال ملايين اللاجئين السوريين».

من جهة أخرى بعد تهديد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأربعاء، بعملية «وشيكة» ضد القوات السورية في إدلب بشمال غرب سوريا استدعى ذلك ردا فوريا في من روسيا التي حذرت من أي هجوم ضد القوات السورية.

وجاء ذلك بالتزامن مع نداء عاجل وجهته منظمات إغاثة سورية لوقف إطلاق النار وطلبت مساعدة دولية لنحو مليون شخص نزحوا بسبب هجوم قوات النظام في محافظة إدلب بشمال غرب سوريا، في أكبر موجة نزوح خلال النزاع المستمر منذ 9 سنوات.

وتركيا الداعمة لبعض الفصائل المسلحة في إدلب تسعى للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في محادثات مع روسيا، ومنع تدفق جديد للاجئين إلى اراضيها يضافون إلى 3.7 مليون لاجئ سوري تستضيفهم بالفعل.

وقال تحالف المنظمات السورية غير الحكومية إن النازحين «يفرون بحثا عن الأمان لكنهم يموتون بسبب الظروف الجوية القاسية وانعدام الموارد المتاحة».

وقالت رزان سفور العضو في الرابطة الطبية للمغتربين السوريين خلال المؤتمر الصحافي في إسطنبول «هناك مئات وآلاف الأشخاص الذين يفرون ... ليس فقط من القصف بل لأنهم غير قادرين على مواجهة الطقس البارد وانعدام التدفئة».

وأكد التحالف الحاجة لما مجموعه 336 مليون دولار لتوفير المواد الأساسية والمأوى والملجأ، والحاجة أيضا لموارد تعليمية لنحو 280 مليون طفل نازح.

وأعلن أردوغان أن المحادثات مع موسكو في الأسبوعين الماضيين فشلت في التوصل «إلى النتيجة التي نريدها» وحذر من أن تركيا قد تشن عملية في سوريا ما لم تسحب دمشق قواتها قبل نهاية الشهر.

وقال أردوغان في خطاب بثه التلفزيون: «بات شن عملية في إدلب وشيكاً.. بدأنا العد العكسي، هذا آخر تحذيراتنا».

وطالب القوات السورية بالتراجع إلى ما وراء المواقع العسكرية التركية في إدلب، والتي اقيمت بموجب اتفاق عام 2018 مع روسيا لصد أي هجوم تقوده دمشق.

وسارع الكرملين إلى الرد على تهديد أردوغان محذرا من أن أي عملية ضد القوات السورية ستكون «أسوأ سيناريو».

ومع دفع تركيا بعدد كبير من التعزيزات إلى إدلب في الأسابيع الأخيرة، أكد وزير الدفاع خلوصي أكار أنه «من غير الوارد بالنسبة لنا أن ننسحب من مواقع المراقبة التابعة لنا».

وأضاف للصحافيين في أنقرة: «إذا تعرضت لهجوم من أي نوع سنرد بالمثل».

وحذر موفد الأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون، الأربعاء أمام مجلس الأمن الدولي من «خطر تصعيد وشيك» في شمال غرب هذا البلد بعد التصريحات الأخيرة لتركيا وروسيا.

في وقت سابق هذا الأسبوع أعلنت الأمم المتحدة أن النازحين هم في غالبيتهم من النساء والأطفال وحذرت بأن الأطفال يموتون بسبب البرد لأن مخيمات الإغاثة ممتلئة.

ودعا تحالف المنظمات السورية غير الحكومية الجهات المتحاربة للسماح بوصول آمن للمنظمات الإنسانية «وقف تام لإطلاق النار ولانتهاكات حقوق الإنسان».

وتسبب هجوم الجيش السوري بمقتل أكثر من 400 مدني منذ بدئه في ديسمبر وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، في وقت سابق هذا الأسبوع إن «العنف في شمال غرب سوريا بلا تمييز. فقد تعرضت منشآت صحية ومدارس ومناطق سكنية ومساجد وأسواق للقصف».

ولجأت موسكو إلى الفيتو مرار لمنع استصدار قرارات في مجلس الأمن.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية، الثلاثاء، انه من أصل 550 منشأة صحية في شمال غرب سوريا، لا يزال نحو النصف فقط في الخدمة.

وقال مدير المنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس للصحافيين: «تكرر القول: المرافق الصحية وعمال الصحة ليسوا أهدافا مشروعة».

وخلال أسابيع، سيطرت قوات النظام على مناطق واسعة جنوب إدلب وغرب حلب، وتمكنت من تحقيق هدف طال انتظاره بسيطرتها على كامل الطريق الدولي «إم 5» الذي يربط أربع أكبر مدن إضافة إلى محيط مدينة حلب، للمرة الأولى منذ 2012.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، حققت القوات الحكومية مكاسب جديدة في محافظة حلب غربا، الثلاثاء وتواصل تقدمها باتجاه جبل الشيخ بركات الذي يطل على ما تبقى من مناطق تحت سيطرة هيئة تحرير الشام والفصائل في غرب حلب، كما على مناطق واسعة قرب الحدود التركية في شمال إدلب تنتشر فيها مخيمات النازحين.

الجيش الليبي: تعليق الهدنة ولا تهاون مع «أردوغان رئيس طرابلس»

المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري

طرابلس – «وكالات» : أعلن المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، اللواء أحمد المسماري الأربعاء، تعليق العمل بالهدنة في ليبيا.

وقال في مؤتمر صحافي، إن «أردوغان بدأ يتجه إلى التصعيد بشكل كبير، ويدلي بتصريحات رسمية عن الأزمة الليبية كأنه رئيس طرابلس»، وأضاف أن «الأزمة طالت، ويجب أن تنتهي بوقت سريع، ولا حل إلا الحل العسكري».

وأعلن المسماري أن المشير خليفة حفتر، وصل إلى موسكو للقاء المسؤولين الروس وبحث الأزمة الليبية، وأوضح أن القائد العام خليفة حفتر يؤيد الحل السلمي للأزمة الليبية، ويدعم المبادرات الدولية، مؤكداً أن الجيش الليبي يحارب الإرهاب سواء كان أشخاصا أو مؤسسات.

وأشار إلى أنه «لا سلام مع وجود إرهاب أو قوات أجنبية على أراضي ليبيا، في الوقت الذي نسمع فيه أطروحات السلام ونشارك في المباحثات تقوم حكومة الوفاق باستجلاب الإرهابيين من كل أصقاع الأرض، خاصة من سوريا عبر تركيا»، وتابع أنه «لا تهاون ولا هدنة مع مجموعات إرهابية ولا مع قوات محتلة تركية».

وذكر أن أردوغان لا يهتم بالشعب الليبي، وإنما بالغاز والنفط الليبيين، وأنه يصرح في الآونة الأخيرة كأنه رئيس طرابلس، لافتا إلى أن تركيا ترسل السلاح والعتاد العسكري إلى طرابلس، وتنقل إرهابيين خطرين جدا.

من ناحية أخرى قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لصحيفة لو فيغارو الفرنسية، في مقابلة نشرت أمس الخميس، إن «الجزائر مستعدة للوساطة في أي محادثات لوقف إطلاق النار في ليبيا».

وأضاف «إذا حصلنا على تفويض من مجلس الأمن في الأمم المتحدة، فنحن قادرون على تحقيق السلام في ليبيا على نحو سريع، لأن الجزائر وسيط أمين، وذو مصداقية، ويحظى بقبول كافة القبائل الليبية».

وبعد نحو 9 أعوام من الإطاحة بمعمر القذافي على أيدي مقاتلين مدعومين بضربات جوية من حلف شمال الأطلسي، لا تزال ليبيا بلا سلطة مركزية تعترف بها كل الأطراف الليبية.

مسؤول سوداني: الإسلاميون خططوا لابتلاع الدولة حتى قبل انقلاب 1989

عضو مجلس السيادة الحاكم في السودان محمد الفكي سليمان

الخرطوم – «وكالات» : قال عضو مجلس السيادة الحاكم في السودان، محمد الفكي سليمان، إن السلطات الانتقالية في بلاده شكلت 48 لجنة لاستعادة الأموال المنهوبة وتفكيك النظام السابق، الذي سقط في أبريل الماضي.

وأضاف في تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس الخميس، أن «من بين هذه اللجان توجد 13 لجنة تعمل في إطار تفكيك النظام السابق، واستعادة الأموال والعقارات المنهوبة، و35 أخرى تتبع للنائب العام، تعمل في القضايا الكبرى، مثل بيع مؤسسات القطاع العام، على غرار الخطوط الجوية السودانية سودانير، والخطوط البحرية، وميدان جامعة الخرطوم، وعقارات مطلة على النيل».

وأوضح سليمان، وهو نائب رئيس لجنة تفكيك النظام السابق، أن «لجنته استردت بعض العقارات في أحياء الخرطوم، ومعظم مقار حزب المؤتمر الوطني المنحل».

وعن الأموال المنهوبة في الخارج، قال: «هناك لجان تعمل على استرداد الأموال من الخارج»، كاشفا وجود أرصدة مالية ضخمة، وأشار في الوقت ذاته إلى صعوبة تعقبها لتحول من مكان لآخر، ومن بلد إلى آخر، كلما اقتربنا من كشفها.

وتابع أن «فساد نظام الإنقاذ فاق التوقعات، وشمل معظم مسؤوليه الذين تورطوا في فساد مالي وإداري، أو في انتهاكات أمنية وحقوقية، أو على الأقل في منح التسهيلات لكوادر الحزب، أو لأقاربهم، لتمكينهم داخل مؤسسات الدولة وهيئاتها، إن الإسلاميين في السودان خططوا لابتلاع الدولة، حتى قبل وصولهم للسلطة في 1989».

وفي سؤال عن الفساد في العهد السابق، قال سليمان: «لا يوجد مسؤول في النظام المعزول غير فاسد، هم فاسدون بنسبة 100 في المئة، النظام كله فاسد، وبالتالي لا يعفى أي أحد من الفساد»، وأضاف «نسبة الفساد تتفاوت بينهم، هناك فاسد يسرق وينهب الأموال عيانا بيانا، وآخر يبدو نزيها، ولكنه يوافق على تعيين شخص غير كفء في منصب ما، وبالتالي فهو فاسد، ويتستر على الفاسدين، وهناك آخرون محسوبون على هذا الوضع الفاسد، فهم أيضا فاسدون».

الأردن يستفسر عن سبب إلغاء تركيا إقامات الأردنيين لديها

عمان – «وكالات» : بدأت السلطات التركية بإلغاء إقامات آلاف الأردنيين وعشرات آلاف العرب، وهو قرار قد يقود إلى توتر في العلاقات بين دول عربية من ضمنها الأردن مع تركيا.

ووفقا لمصادر دبلوماسية فإن السلطات التركية رفضت تجديد الاقامة للكثير من الأردنيين والغت أخرى من دون تقديم أي توضيح.

وأوضحت المصادر أن القرار دفع وزارة الخارجية الأردنية إلى التواصل مع السلطات التركية للوقوف على تفاصيل القضية ومحاولة إيجاد حلول.

ووفقا للمصادر فإن السلطات التركية أبقت إقامة المستثمرين والطلاب فقط والغت الإقامات السياحية والعمال والمستثمرين المتعثرين ماليا من الأردن، وهو قرار شمل عدة دول عربية أخرى واستثنى أخرى من بينها الفلسطينيين والقطريين.

ورفضت المصادر فصل الجانب السياسي عن القرار التركي، إذ تعتقد عمان انه يأتي في سياق المناكفة نظرا للاختلاف في المواقف حيال قضايا المنطقة خصوصاً في الملفين الليبي والسوري.

وعلى الرغم من التقارير التي أشارت مؤخراً إلى وجود تقارب بين عمان وأنقرة، جاءت تصريحات الملك عبدالله الثاني في مقابلة صحفية لتبدد هذه التحليلات.

وانتقد الملك عبدالله التدخل التركي في ليبيا وإرسال مرتزقة سوريين إلى هناك، فضلاً عن ابتزاز أنقرة للاتحاد الأوروبي بورقة اللاجئين.